الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/CL2.GPID/2023/WG.3/Report
15 March 2023
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

حفل إطلاق التقارير القُطرية لمبادرة "العدالة بين الجنسين والقانون"
حدث افتراضي، 13 شباط/فبراير 2023

ملخص تنفيذي

نظّمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المكتب الإقليمي للدول العربية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)/المكتب الإقليمي للدول العربية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان/المكتب الإقليمي للدول العربية حفل إطلاق تقارير قُطرية وأداة تفاعليّة إقليمية لمتابعة التطوّر في القوانين والتشريعات في المنطقة العربية في مجال حقوق المرأة. وأتاح الحفل لصانعي القرار فرصة المشاركة في إطلاق التقارير القُطرية الخاصة ببلادهم، والتعلّم من تجارب الدول العربية الأخرى، وذلك لتعزيز التشريعات الوطنية الرامية إلى النهوض بحقوق المرأة، تماشياً مع المعايير الدولية لحقوق الانسان. وأقيم حفل الإطلاق افتراضياً عبر منصة زوم في 13 شباط/فبراير 2023.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	4-1	3
الفصل		
أولاً- أهداف الفعالية	5	3
ثانياً- الحضور	6	4
ثالثاً- الزمان والمكان	7	4
رابعاً- الجلسة الافتتاحية	13-8	4
خامساً- الجلسة الأولى	15-14	5
سادساً- حلقة النقاش	24-16	6
سابعاً- اختتام الفعالية	25	7
ثامناً- الجهات المنظِّمة		7

مقدمة

1- مبادرة "العدالة بين الجنسين والقانون" هي شراكة بين أصحاب مصلحة متعدِّدين، وتضمّ أربع وكالات تابعة للأمم المتحدة، هي الإسكوا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، إضافة إلى الجهات المعنية الوطنية في الدول العربية. وتَستخدم المبادرة منهجية مُحكمة من أجل تعزيز التزام الدول بالمعايير الدولية. ومن خلال إطلاق تقارير قُطرية، تهدف هذه المبادرة إلى تشجيع مراجعة السياسات الوطنية والمؤسسية لتعزيز العدالة في مجال حقوق المرأة، والقضاء على العوائق الهيكلية التي تحول دونها.

2- ومبادرة "العدالة بين الجنسين والقانون" هي حصيلة عملية تشاركية وتشاورية. وفي عام 2018، تم إصدار 18 تقريراً قُطرياً استناداً إلى 27 مؤشراً في مجالات الحماية الدستورية والأحوال الشخصية والجنسية وقوانين العمل والحقوق الجنسية والإنجابية. وفي عام 2019، تم إصدار تقرير إقليمي، إضافة إلى خريطة ترميز لوني رصدت مواءمة القوانين للمعايير والاتفاقيات الدولية. وفي الفترة 2021-2022، عملت الجهات الأربع المعنية على مراجعة التشريعات في 17 دولة عربية من حيث مواءمتها للمعايير الدولية استناداً إلى 74 مؤشراً منبثقاً عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة حول العدالة بين الجنسين، وبالتحديد المؤشرين 5-1-1 و5-2-6 المتعلقَين بالهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة.

3- وتتناول هذه التقارير المجالات المتعلقة بالأُطُر القانونية الشاملة والحياة العامة، والحماية من العنف ضد المرأة والفتاة في المجالَين العام والخاص، والعمل والفوائد الاقتصادية، والمسائل الأسرية والأحوال الشخصية، إضافة إلى قضايا الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وتتضمن كل فئة مؤشرات تتعلق بسُبُل تعزيز الحقوق وتنفيذها ورصدها. وسيعمل الشركاء سنوياً، بالتنسيق مع الجهات الوطنية، من أجل تحديث الترميز الخاص بكل دولة على منصة الأداة التفاعلية، اعتماداً على مسار تطوير التشريعات الوطنية وتعديلها، ليتم إطلاقها سنوياً باستضافة إحدى دول المنطقة، مما يسمح بمتابعة تطوّر حالة العدالة بين الجنسين في القانون إقليمياً وتبادل التجارب والنقاش بشكل مستمر في هذا الصدد.

4- وتَستخدم الأداة، التي صنّفها الأمين العام للأمم المتحدة بأنّها ممارسة جيدة، نظاماً للألوان لمقارنة القوانين والسياسات العامة في كل فئة. وهي تزوّد واضعي السياسات بخريطة تحدِّد التشريعات التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام والمواءمة و/أو التعديل حسب المعايير الدولية. ويمكن للمستخدِمين والمستخدِمات التعرُّف على تجارب الدول العربية الأخرى في اعتماد القوانين المتعلقة بالعدالة بين الجنسين وتعديلها. وتم التحقُّق من دقّة التقارير باستخدام منهجية فعالة، وذلك من خلال إجراء مشاورات وطنية في كل دولة شارك فيها خبراء وخبيرات تقنيون من الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة. وقد ثبتت أهمية هذه المشاورات، إذ إنّها فتحت المجال لأصحاب المصلحة في الدول للمشاركة في العملية.

أولاً- أهداف الفعالية

5- هدف إطلاق تقارير مبادرة "العدالة بين الجنسين والقانون" والأداة التفاعلية إلى تسهيل تبادل المعرفة، والتوعية على نطاق واسع بشأن هذه المبادرة في المنطقة العربية والعالم، وإطلاع أصحاب المصلحة الرئيسيين على النتائج. وفي الحفل، نظر المشاركون والمشاركات في سُبُل استخدام البيانات في الدول للتعامل مع التحديات التي تحول دون تحقيق العدالة بين الجنسين، وذلك من خلال إصلاح القوانين وتنفيذ مبادرات تمكين المرأة والشراكات الإقليمية الاستراتيجية. وهدفت الفعالية أيضاً إلى تعميم تقارير "العدالة بين الجنسين والقانون" المحدَّثة على نطاق واسع، وبناء الزخم للمبادرة وللأداة، وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة، وبالتالي، الاستمرار في

تحسين مبادرة "العدالة بين الجنسين والقانون" والاستفادة منها. وقد استضافت المملكة العربية السعودية هذا العام الفعالية الإقليمية افتراضياً.

ثانياً- الحضور

6- هَدَفَت الفعالية إلى تحقيق تمثيل واسع من مختلف القطاعات يضم ممثلين وممثلات عن الحكومات، والأجهزة القضائية، والآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة، وممثلي وممثلات المنظمات غير الحكومية، والجهات المعنية الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة، ووسائل الإعلام في المنطقة العربية.

ثالثاً- الزمان والمكان

7- انعقد حفل الإطلاق يوم الإثنين في 13 شباط/فبراير 2023 الساعة 15:00 بتوقيت بيروت/القاهرة، وذلك افتراضياً من خلال تقنية "زوم"، واستمرّ لساعتين. ودارت المناقشات باللغة العربية، وتوفّرت خدمة الترجمة الفورية إلى الإنكليزية والفرنسية. وجرى الإعلان عن الفعالية على منصات وسائل التواصل الاجتماعي لوكالات الأمم المتحدة من أجل تشجيع المشاركة على نطاق واسع.

رابعاً- الجلسة الافتتاحية

8- افتتحت الفعالية منار زعيتر، المستشارة في قضايا المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في الإسكوا. فرحّبت بالحضور، وأوضحت بعض التفاصيل اللوجستية المتعلقة بمسار الفعالية، ثمّ قدَّمت المتحدثات الخمس في الجلسة الافتتاحية، وهنَّ يمثِّلن الشركاء الأربعة من وكالات الأمم المتحدة إضافةً إلى ممثلة المملكة العربية السعودية.

9- الكلمة الأولى قدّمتها السيدة سارة بول، وهي نائبة المديرة الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المكتب الإقليمي للدول العربية. فنوّهت بأهمية المبادرة بالنسبة للدول العربية، مشدِّدة على أنّها تصبّ في جوهر عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولفتت إلى أنّ التقارير تُظهر بعض التقدم، غير أنّ الحاجة ملحة للقيام بالمزيد من العمل الجاد لتعديل التشريعات على نحو يضمن مواءمتها مع المعايير الدولية ووصول النساء إلى العدالة. والقوانين هي واحدة من أدوات العمل التي يجب ايلاؤها الأهمية، نظراً لدورها في تعزيز المشاركة السياسية والاقتصادية للنساء وفي حمايتهنّ من كل أشكال العنف. وأضافت السيدة بول أنّه إضافةً إلى تعديل القوانين التمييزية، تبقى الحاجة ماسّةً أيضاً إلى تنفيذ القوانين الموجودة، معربةً عن أملها في أن تسهم المبادرة في تبادل التجارب ودفع الدول إلى تعديل منظوماتها القانونية.

10- من جهتها، شدَّدت السيدة مهريناز العوضي، مديرة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة في الإسكوا، على أهمية المبادرة، نظراً لما تتعرّض له النساء في دول المنطقة من انتهاكات فاقمتها جائحة كوفيد-19، والأزمات الاقتصادية، وتداعيات الحرب في أوكرانيا. ورأت السيدة العوضي أنّ الحلول كثيرة، ومن أبرزها التشريعات، وأنّ أهمية المبادرة تكمن في أنّها تقدّم لصانعي القرار وواضعي السياسات أداةً عملية لمراجعة التشريعات وتحديد أولويات الإصلاح الوطنية لتحقيق العدالة بين الجنسين، إضافة إلى أنّها تتيح مساحة واسعة لحوار متعدِّد الأطراف حول المنظومة التشريعية في الدول العربية.

11- وأعربت السيدة كارينا نرسيسيان، نائبة المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، عن سعادتها بالمبادرة، لكونها نتاج عمل مشترك بين أربع وكالات تابعة للأمم المتحدة إضافة إلى عدد من الشركاء الوطنيين. وأشارت إلى أنّ المبادرة هي أداة مساعدة لأدوات أخرى ترمي إلى القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف

ضد النساء في القانون. وأملت أن تحفّز النتائج الدول لتعديل تشريعاتها. وشدَّدت السيدة نرسيسيان على أهمية العمل على المحاور الستة التي تضمنتها التقارير، مع التنويه بالمحور الخاص بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، من خلال اعتماد سياسات وتشريعات وتدابير تساعد النساء على الوصول إلى كل الخدمات، بدون أي قيود. في السياق عينه، ورغم التقدّم الملحوظ المحرز في مجال التشريعات الخاصة بالحماية من العنف الأسري، تبقى الحاجة شديدة إلى إتاحة آليات الحماية لكل النساء. واعتبرت السيدة نرسيسيان أنه ينبغي تعزيز الشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين من خلال المبادرة، والعمل على استمرارها بين وكالات الأمم المتحدة.

12- ولفتت السيدة سوزان ميخائيل الدهاجن، المديرة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية، إلى أنّ المبادرة هي فرصة سانحة للشركاء الوطنيين للعمل من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بوصفها تحديات حقيقية تحول دون تحقيق التنمية والحد من الفقر. كذلك، لا يمكن تعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد في المنطقة العربية، وهي الأدنى عالمياً، من دون القضاء على العنف الذي تواجهه المرأة والفتاة. وعلى الرغم من أنّ دولاً عديدة قد أحرزت تقدماً على مستوى قوانين العمل، لا تزال الحاجة كبيرة لمواجهة الكثير من التحديات، ولا سيما التحرُّش الجنسي في أماكن العمل، ولتوفير خدمات الرعاية للنساء العاملات، وتحديداً تنظيم إجازة الأمومة والأبوة وإتاحة دُور رعاية الأطفال. وفي نهاية كلمتها، دعت السيدة ميخائيل إلى اعتبار هذه المبادرة فرصة للدول العربية للاستجابة على مستوى التشريعات ليس من أجل تحقيق العدالة بين الجنسين فقط، بل أيضاً لتحقيق التنمية الإنسانية الشاملة.

13- وألقت الكلمة الأخيرة السيدة هيلة المكيرش، ممثِّلةً السيدة ميمونة خليل الخليل، الأمينة العامة لمجلس شؤون الأسرة في المملكة العربية السعودية. وتضمّنت الكلمة عرضاً للتقدم الذي أحرزته المملكة على مستوى القوانين، ومنها نظام الأحوال الشخصية، ونظام مكافحة التحرُّش، ونظام الحماية من الإيذاء، وغيرها من القوانين. كما شدَّدت على التزام المملكة بتحقيق المساواة بين الجنسين، ولا سيما في مجال التعليم والعمل.

خامساً- الجلسة الأولى

14- تخلّل الجلسة عرض حول "مبادرة العدالة بين الجنسين والقانون"، قدّمته السيدة رانيا طرزي، رئيسة فريق النوع الإجتماعي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المكتب الإقليمي للدول العربية. وتناول العرض مسار المبادرة منذ اعتماد إعلان مسقط عام 2016، مروراً بإعداد التقارير الوطنية في عام 2018 بناءً على 27 مؤشراً، وإعداد التقرير الإقليمي في عام 2019، وصولاً إلى المرحلة الراهنة المتمثِّلة في تطوير مصفوفة المعايير الترميزية والتي تتضمن 74 مؤشراً وإعداد التقارير القُطرية لـ 17 دولة. وأعادت السيدة طرزي التذكير بهدف المبادرة، والمتمثِّل في تغيير الواقع المعيشي للنساء من خلال تعديل التشريعات بما يتوافق مع المعايير الدولية.

15- أما العرض الثاني، فقدمته السيدة سلمى النمس، رئيسة قسم المساواة بين الجنسين في الإسكوا. وتناول العرض التقدّم المحرَز في جميع الدول الأعضاء، وأبرز النتائج في المحاور الستة (الإطار القانوني العام، والأهليّة القانونية، والحياة العامة، والحماية من العنف، والعمل، والمنافع الاقتصادية)، وأهم مجالات التقدّم والركود. وتناول العرض أيضاً الإصلاحات الإيجابية وأبرز التحديات والفجوات على مستوى المحاور والدول، كما ركّز على التقدم الذي تحقّق في الفترة 2018-2022، وأعطى صورة كاملة عن المشهد القانوني في الدول الـ 17.

سادساً- حلقة النقاش

16- بعد الجلسة الأولى، عُقدت حلقة نقاش حول العدالة بين الجنسين والقانون في المنطقة العربية، أدارتها السيدة اعتدال المجبري، رئيسة مجلس الصحافة ومديرة مركز التدريب الإعلامي في مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر).

17- ورحّبت السيدة المجبري بالحضور، منوّهةً بالمبادرة، ومعيدة التأكيد على الحاجة إلى تعديل التشريعات لتعزيز مواطنيّة النساء في دول المنطقة، ثمّ قدَّمت المتحدثات الخمس في حلقة النقاش.

18- بدايةً، قدَّمت معالي السيدة وفاء بني مصطفى، وزيرة التنمية الاجتماعية ورئيسة اللجنة الوزارية لتمكين المرأة في الأردن، عرضاً ركزت فيه على قانون الانتخاب الجديد في الأردن، وعلى أبرز جوانب التعديلات التي نُفِّذت لتعزيز المشاركة السياسية للنساء. وأشارت أيضاً إلى التعديل الذي أُدخِل على الدستور، وخصوصاً على عنوان الفصل الثاني، الذي أصبح "حقوق الأردنيين والأردنيات وواجباتهم"، إضافة إلى الفقرة السادسة من المادة السادسة التي تكفل تمكين المرأة للقيام بدور هام في المجتمع. واعتبرت السيدة بني مصطفى أنّ هذا النص الدستوري يشكّل ركيزة هامة لأي تعديلات أو إجراءات أو تدابير ينبغي القيام بها في المستقبل. كذلك، جرى استعراض التعديلات التي أُدخلت على الإطار التشريعي لقانون الانتخاب الجديد الذي وسَّع من مشاركة النساء عن طريق زيادة عدد المقاعد الممنوحة لهنّ في القوائم المحلية إلى 18 مقعداً، وتقليص عدد الدوائر المحلية بحيث أصبح للنساء مقعد مكفول في كل دائرة، إضافة إلى تخصيص 41 مقعداً للقوائم الحزبية. ولم تقتصر التعديلات في الأردن على الدستور وقانون الانتخابات، بل طالت أيضاً قانون الأحزاب السياسية الذي يشكِّل رافداً هاماً للقانون الانتخابي. فقد أقرّ مجلس الأعيان مشروع قانون الأحزاب السياسية الذي نصّ على تأسيس الأحزاب وفقاً لمبادئ المواطنة والمساواة، واشترط أن تكون نسبة 20 في المائة من مؤسّسي الأحزاب من النساء والشباب وذوي الإعاقة.

19- وقدَّمت معالي السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في المغرب، عرضاً شدَّدت فيه على التزام بلدها بكفالة المساواة بين الجنسين من خلال الدستور، ومنظومة التشريعات والسياسات، وتدابير مختلفة. وتناولت أهم الاتفاقيات والبروتوكولات التي انضمت إليها المملكة المغربية في عام 2022، وكذلك الإطار المؤسسي للمساواة، المتمثِّل في اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين، وهي إحدى المؤسسات الحكومية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين. ثم استعرضت استراتيجية المغرب الخاصة بالصحة الجنسية والإنجابية، لافتةً إلى اعتماد العديد من البرامج الخاصة بحماية النساء من العنف. وفي نهاية كلمتها، شدَّدت السيدة حيار على أهمية مواءمة التشريعات مع معايير حقوق الإنسان من أجل تخطي التحديات التي لا تزال المرأة تواجهها.

20- بعد ذلك، تناولت القاضية نازك الخطيب، من لبنان، الكلمة. فتوقّفت عند الإشكاليّات التي تحول دون وصول النساء إلى العدالة وتنفيذ القانون. وشدَّدت على أنّ لبنان، كالعديد من الدول، قد اعتمد الكثير من القوانين التي تكفل الوصول إلى العدالة، ومنها قانون الحماية من العنف الأسري، وقانون معاقبة التحرُّش الجنسي، وقانون معاقبة الاتجار بالبشر، غير أنّ النساء لا يزلن يواجهن تحديات كبيرة في الوصول إلى العدالة. ويرتبط بعض هذه التحديات بالمؤسسة القضائية، وبعضها بالخدمات المقدَّمة لمساعدة النساء ضحايا العنف، إضافة إلى التحديات التي تتعلق بالنساء أنفسهنّ. وتتضمن هذه التحديات محدودية قدرات القضاة المدنيين في ظل القيود التي تفرضها قوانين الأحوال الشخصية؛ وعدم اعتبار العنف الأسري جريمة قائمة بذاتها أو جريمة خاصة، فقد عرَّف القانون العنف الأسري وعرَّف الأسرة، لكنّه لم يأت على ذكر جريمة قائمة بذاتها هي جريمة العنف الأسري؛ والهشاشة الاقتصادية للمرأة؛ والقصور في توفير الحماية للنساء غير اللبنانيات، وتحديات أخرى مرتبطة بقلّة توفّر الخدمات، ولا سيما قلّة دُور الإيواء.

21- وقدَّمت السيدة نهاد أبو القمصان، المحامية ورئيسة المركز المصري لحقوق المرأة والخبيرة الدولية في قضايا المساواة بين الجنسين والتنمية، عرضاً ركّزت فيه على أبرز التحديات التي تواجهها النساء في مجال الأحوال الشخصية في مصر. وأشارت إلى تحدِّيَين رئيسيَين، الأول مرتبط بصياغة النص القانوني نفسه، والثاني مرتبط بتنفيذ هذا النص. وتَكمُن المشكلة الرئيسية في اعتماد مرجعيات قديمة لا تواكب التطوّر الذي شهدته الأسرة ودورها ووظيفتها الاجتماعية، ممّا انعكس على تفاصيل قوانين الأحوال الشخصية والقوانين المدنية، مثل مسألة الولاية. ونوّهت السيدة أبو القمصان بالإصلاحات التي شهدتها بعض قوانين الأسرة في عدد من الدول العربية، مشيرة في الوقت نفسه إلى أنّ هذه الإصلاحات قاصرة إذ إنّها لم تَطل أدوار الجنسين وعلاقات القوة بينهما ضمن الأسرة. ويُضاف إلى تلك المشاكل التحدّي المتمثِّل في القوانين الإجرائية وصعوبة تفعيل الحماية الحقيقية للنساء في ظلّ التحديات الثقافية والاجتماعية التي تحدّ من قوة القانون. من هنا أهميّة تغيير النصوص، وهذا مسار طويل، وأهمية اعتماد قوانين إجرائية، وهو مسار مقدور عليه ومن شأنه مساعدة النساء في الوصول إلى العدالة.

22- أمّا العرض الأخير، فقدَّمته سعادة السيدة ابتسام الهلالي، العضوة في مجلس النواب العراقي، ورئيسة لجنة المرأة والأسرة والطفولة، التي تناولت مسار العمل على قضايا النساء في العراق، والتحديات التي واجهها البلد بسبب الإرهاب وجائحة كوفيد-19. وتناولت أيضاً مواد الدستور التي تكفل حماية النساء، متوقّفة عند مسار العمل على إقرار قانون الحماية من العنف الأسري، الذي يواجه الكثير من التحديات، ولم يتم إقراره بعد رغم مرورعشر سنوات، لأسباب كثيرة.

23- وطرحت مديرة الجلسة السيدة المجبري سؤالاً عاماً حول كيفية الاستفادة من تقارير "مبادرة العدالة بين الجنسين في القانون". فشدَّدت المتحدثات على أهميّة المبادرة في مساندة الدول في تعديل قوانينها؛ وإتاحة أدوات لرصد التقدُّم المحرز ومتابعة تنفيذ القوانين؛ والتحفيز؛ وإعطاء الأدلّة على المشاكل التي تشوب القوانين. واعتبرت المتحدثات أن المصفوفة والتقارير هي كذلك أدوات مشجّعة لتبادل الخبرات بين الدول العربية، مما يسمح للمشرّعين بالاستفادة من هذه التجارب، وأنها تسلط الضوء على الثغرات، وتلك خطوة أولى أساسية لا بد منها لدفع صانعي القرار للعمل على تعديل ما هو قائم واستحداث ما هو ضروري.

24- ثم طَرَحَ المشاركون والمشاركات أسئلة ركّزت في معظمها على دور المجتمع المدني في دفع الدول إلى تطوير القوانين، وعلى كيفية الاستفادة من التقارير.

سابعاً- اختتام الفعالية

25- اختتمت الدكتورة سلمى النمس الفعالية شاكرةً الحضور، بمن في ذلك المتحدثون والمتحدثات، على مشاركتهم الفاعلة. كما شكرت ميسِّرة النشاط، السيدة اعتدال المجبري، على تعاونها، متمنيةً استمرار التعاون بين الأمم المتحدة والدول العربية بما يعزز الحقوق الإنسانية للمرأة.

ثامناً- الجهات المنظِّمة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
د. سلمى النمس: salma.al-nims@un.org

المكتب الإقليمي للدول العربية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة
السيدة سيمونا لويز: simone.oluoch-olunya@unwomen.org

المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
السيدة رانيا طرزي: rania.tarazi@undp.org

المكتب الإقليمي للدول العربية لصندوق الأمم المتحدة للسكان
السيدة تيودورا كاستان: castan@unfpa.org